بالرجعة للحل والردة تنافيه وكذا لو ارتد الزوج او ارتدا معا وضابط ذلك انتقال احد الزوجين
الى دين يمنع دوامه والسادس كونها معتدة للوطء احترى زوجيته وايهم راجع او
طلقهما جميعا راجع احداهما لم تقع الرجعة اذ ليس الرجعة في احتمال الابهام كالطلاق
لشبهها بالنكاح وهو لا يقع بالابهام ولو تعينت ونسيت لم تصح رجعتها ايضا في الاصح وقع
لو على طلاقها على مبرئ فشرط حصوله فراجع ففي صحة الرجعة وجهان اصحهما كما قال الشيخ الزوج
والكمال سلار في مختصر المزني انها تصح تنبيه علم مما تقدم انه يجوز لمطلق المراة المذكورة مراجعتها
او تجديد نكاحها بعد انقضاء عدتها الا في اربع مسايل فليس له ماذكر بل تحرم عليه على التابيد
المسالة الاولى اذا وطيها ابن المطلق وان سفل بشبهة المسالة الثانية اذا وطيها ابو
المطلق وان علا بشبهة المسالة الثالثة اذا وطي المطلق امها وان علت وابنتها وان سفلت
بشبهة المسالة الرابعة اذا تزوجت بصغير وهي ذات لبن من المطلق وارضعت الصغير
رضاعا محرما فانها تحرم عليها اي على المطلق لانها صارت حليلة ابنه من الرضاع وعلى
الرضيع لانها صارت امه من الرضاع وما فرع الكلام على حصول الامور المذكورة شرعا في الطلاق
البائن الذي لا تعود الزوجة منه لمطلقها بمجرد الرجعة وهو ان يطلقها ثلاثا ان كان حرا
وطلقتين ان كان عبدا قبل الدخول او بعده بعوض او بغير عوض لانه استوفى بعدد الطلاق
فلا تحل له الا بعد وجود خمسة اشياء في المدخول بها وعلى وجود ما عدا الاول منها في غيرها
الاول انقضاء عدتها من المطلق والثاني تزويجها بغيره تزويجا صحيحا والثالث دخول
الغير بها واصابتها بان يولج حشفته او قدرها من مقطوعها بقبل المراة لا بدبرها بشرط
انتشار في الذكر بالفعل لا بالقوة على الاصح وكون الواطئ ممن يمكن جماعه لا طفل لا يتاتى منه
ذلك وهو رقيق لان نكاحها اما يتاتى باذن مولاه وقد مر انه ممتنع للحذر مما وقع لعض الرؤساء
الجهال من الحيلة لدفع العار من انكاحها مملوكه الصغير ثم بعد وطيه يملكه لها فينفسخ النكاح
وقد قيل ان بعض الرؤساء فعل ذلك داعا دها فلم يوفق امر بينهما وتفرقا واما حرمت على
الى الان تحلل تحقيقا لمن الطلاق الثلاث لقوله تعالى فان طلقها اي الثالثة فلن تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره وعلم من ذلك انه اذا طلق زوجته الامة ثلاثا ان كان حرا وطلقتين
ان كان عبدا لم تحل له قبل التحليل لا حل لوطيها وهو كذلك والرابع يلتوتيها من الغد والخامس
انقضاء عدتها منه ايضا خاتمة وسال امه حسنها عما علم مما تقدم ان المطلقة ثلاثا لا تحل

لزوجها

لزوجها الا بهذه الشروط المذكورة وهو كذلك واما قول الجهلة انها ان خاضت
بحرا او ولدت ذكرا حلت لمطلقها ثلاثا من غير ان تتزوج زوجا غيره
ومن غير باقي الشروط المذكورة فهو قول باطل لا اصل له ولا يعتقده ولا يعمل
به الا كل جاهل متاصل في جهله والله سبحانه وتعالى فصل في بيان
احكام الاولياء ترتيبا واجبارا وعدمه واولى الولاة من الاقارب في التزويج
الاب ثم الجد ثم ابوه وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب ثم ابن الاخ الشقيق
وان سفل ثم ابن الاخ للاب وان سفل ثم العم الشقيق ثم العم للاب ثم ابنه على هذا
الترتيب تنبيه ظاهر ما ذكر تسمية كل من غير الاب والجد والعم اوليا وهو كذلك
فلا يزوج ابن امه بنوة محضة خلافا لابي حنيفة الثلاثة والمزني لانه لا مشاركة بينه
وبينها في النسب اذ انتسابها الى ابيها وانتساب الابن الى ابيه فلم يعتنى بوقوع العار
عن النسب فان كان ابن ابن عم لها او معتق لها او عصبة معتق لها او قاضيا او
وكيله عن وليها كما قاله الماوردي زوج بما ذكر له تفريعا لانها غير منضبطة لا
مانعة فاذا اعدمت العصبات من النسب فالمولى المعتق ثم عصباته نحو الاولاد سواء
كان المعتق رجلا ام امراة والترتيب هنا كالارث في ترتيبه فيقدم ابن المعتق على ابي المعتق
معتق المعتق ثم عصبته وهكذا الولاء لحمة كلحمة النسب ولان المعتق اخرجها من الرق
الى الحرية فاشبه الاب في اخراجه لها منه الى الوجود ويزوج عتيقة المراة في حياتها
وليها لانه لما انتفت ولاية المراة للنكاح استتبعت الولاية عليها عتيقها
فيزوجها ابو المعتق ثم جدها على ترتيب الاولياء ولا يزوجها ابن العتقة ويعتبر في
تزويجها رضاها ولا يعتبر اذن العتقة اذ لا ولاية لها واستثنى من طرد ذلك ما لو كانت
العتقة وليها كافرين والعتيقة مسلمة فله يزوجها لاختلاف فهما دينا ومن عكسه
ما لو كانت العتقة مسلمة وليها والعتيقة كافرين فيزوجها لاتحادهما دينا
وخرج بقولنا في حياتها ما اذا مات المعتق فيزوج عتيقتها ابنها ثم ابنه ثم ابوها على
الترتيب عصبة الولاء اذ تبعة الولاية انقطعت بالموت ثم ان فقد المعتق وعصبته
زوج الحاكم المراة التي في محل ولايته لخبر السلطان ولي من لا ولي له فان لم يكن في محل
ولايته فيسن لها تزويجها وان رضيت كما ذكره الرافعي في اخر القضاء على الغايب ولكن يزوج

الحذر مما

الولاية منه

تنفيذ ح

اوتيا ت منه